السلاح: انتصار الثورة أم مقتلها؟

محمد ديبو❖

منذ دخول الانتفاضة السوريّة نفقَ التسلّح، هيمن اتجاهان في التفكير والفعل الثوريّ على أوساط المناصرين للثورة والمنخرطين في نشاطاتها كافة: بين مَنْ يرى أنّ السلاح هو وحده الكفيل بإسقاط نظام وصل حدّ العسف المطلق؛ وبين مَنْ يرى أنّ السلميّة هي وحدها القادرة على تفكيكه، مع إبقاء خيار استخدام السلاح في حالات الدفاع المباشر عن النفس أو لحماية التظاهرات فقط.

جوهر النقاشات التي تصبّ على تأكيد شرعيّة التسلّح يستمدّ مشروعيّته من بطش النظام في مواجهة شعبه، عبر القول إنّ هذا البطش هو ما أجبر الثورةَ على التسلح. وهذا يعني أنّ مشروعيّة السلاح تأتي هنا بدلالة الخصم، لا عبر طرح أسئلة جوهريّة تتعلّق بمدى قدرة هذا السلاح على تحقيق الهدف الذي امتُشق لأجله، وتكاليفه، والنتائج المترتّبة عليه.

❖ كاتب وشاعر سوريّ. وهو يودّ ان يتقدم بشكر خاص الى الصديقين باسليوس زينو ودارا عبد الله لقراءتهما هذا البحث قبل نشره وإبداء ملاحظاتهما القيّمة.

يستنـد أصحـابُ التسلّح في تبرير منهجهـم الكفاحيّ هذا إلى أنّ الثـورات كانت دائمًـا مسلّحة، ويسْخر أحدُهم مـن يساريّي اليوم الذيـن يرفعـون صـورَ غيفارا فـي بيوتهـم بينما هم يقفـون ضدّ التسلّح.[1] غير أنّ هذا الرأي يُسقط من حسابه اختلافَ الظروف بيـن الأمس واليوم، وأنّ خيـارًا كهذا يحتاج حاضنًا اجتماعيًّا على مستوى الوطن، إضافةً إلى حاضن عالميّ.

كلنا ندرك أنّ التعبئة العامّة في بداية الثورة كانت للاتجاه السلميّ - وهو أمـر أثمر إيجابًا لدى الجمهور السوريّ الذي احتضن الثوّار السلميين في البداية. إلـى أن بدأ التسلّحُ في الظهـور، فلم تَقْدر القطاعاتُ الشعبية وأوساطُ الرأي العامّ أن تفهم هذا التحوّل. هنا خسـرت الثورةُ الكثيرَ من حواضنهـا، وفقدتْ قطاعاتٍ أخرى كان يمكن أن تنضمّ إليها خصوصًا في أوساط الطبقات الوسطى.

أمـا علـى صعيد المنـاخ الدوليّ العالمـيّ، فقد باتـت السمة التي تطبعـه هي اللاعنفَ ورفضَ الحروب واستخـدام السلاح. فمنذ ربيـع پراغ وانهيـار الاتحاد السوڤياتـيّ وسطوع الثّـورات الملوّنة، تراجع وهجُ الثورات المسلّحة التي تعتمد أسلوبَ العصابات لصالح الثـورات السلميّـة التي تعتمد التظاهرات والعصيـانَ المدنيّ وكلَّ أنواع النشاطات السلميّة. وتُـوّج هذا الأمرُ برعاية الأمم المتحدة لثقافـة اللاعنف، من خلال إعلان العقْد الممتد بين سنتيْ ٢٠٠١ و٢٠١٠ عقـدًا لتشجيع «ثقافة السلام واللاعنـف ولصالح أطفال العالـم.» وهذا يعني وجودَ مناخ عالميّ مختلف تمامًا عن مناخات الخمسينيّـات والستينيّات من القرن الماضي، وهي مناخات كانت تحتفي بالثورات المسلّحة المدعومة من القطب السوڤياتيّ.

إذن، كمـا نقـول إنّ خيـار السلطـة الأمنـيّ فـي استعـادة منـاخ الثمانينيّـات فاشـلٌ جدًّا بسبب اختلاف الظـروف وتغيّر المحيط الدولـيّ والإقليمـيّ، فإننا نقول أيضًا إنّ خيـار تسليح الثورة فاشلٌ بسبـب تغيّر الظروف نفسها. فالسلطة بحلها الأمنيّ تعالج مشاكلَ اليـوم بحلـول الأمس؛ وأصحـابُ خيـار التسلّح يعالجـون مشاكلَ الوطـن بحلول سابقة قد تنجـح في إسقاط النظام لكـنّ نتائجَها الأخرى كارثيّة علـى المجتمع وعلى بناء الدولة الديمقراطيّة التي ينشدها السوريون الأحرار.

يـردّد البعض معلومـةً، لا يمكن التحقـقُ من صحّتها عـن أحداث الثمانينيّات، تقول إنّ قائد سرايا الدفاع رفعت الأسد كان يعرف أنّ الإخوان المسلمين يتسلّحون، وترك لهم البابَ موارِبًا لتحقيق ذلك، كي يتمكّن فيما بعـد من إيجاد مبرّر أمام الجمهور السوريّ للبطش بهـم، جارفًا فـي طريقه كلَّ التيّـارات المعارضـة بذريعة «مكافحة الإرهـاب.» الأمر نفسه يتكـرّر اليوم، إذ لا يساورنا أدنى شكّ في أنّ السلطـة غضّت النظر علـى التسلّح وشجّعتْه، وصعّـدتْ عنفهَا بغية دفع الناس إليه، إلى الأرض الوحيدة التي تجيد اللعبَ فوقها.

بعيـدًا عن كل ما سبق، سنعرض الآن الوقائعَ التي أفرزها التسلّحُ علـى الأرض السوريّـة. وسنناقشها في ضوء الهـدف الذي يَنْشده السوريـون. وهـذا النقد، بالمناسبـة، لا يطول الجنـودَ الشجعان الذيـن انشقّوا تعبيرًا عن رفضهم إطلاقَ النار على المدنيين، وإن اختلفنـا معهم في الرؤية الى تحقيق الهـدف المشترك للسوريين فـي بناء الدولـة الوطنيّة: فنحن نرى أنّ انتقـال الثورة من الخيار السلمـيّ إلـى الخيـار المسلّح فتـح البـابَ لجميع القـوى والدول وأجهزة الاستخبارات للعمل على الأرض السوريّة لتحقيق أجندات مضـادّة لأهداف السوريين. وهذه الأجنـدات متداخلة ومتناقضة فـي أهدافها، إلى درجة أنها تجعل مصير الكيان السوريّ محفوفًا بمخاطر جمّة:

● فثمـة أهـداف متناقضة لأنصار التسلّح علـى الأرض. إذ بينما يشـكّل «الجيش السـوريّ الحرّ» كتائبه الخاصـة لإسقاط النظام، يعمل الإخوان المسلمون السوريـون على تشكيل ألويةٍ خاصةٍ بهم. وهـو أمر كشفه رئيسُ المجلـس العسكريّ العميد الركن مصطفى الشيـخ (قبـل أن يعود ويتراجع عنـه)، حين قـال: «إنّ كانوا فعلاً ملتزميـن بالدولة المدنيّة والعمل تحت مظلّة الجيش الحرّ، فكيف يفسّـرون عمـل 'هيئة حمايـة المدنيين' وهي ذراعهـم العسكريّة فـي الداخل، يجمعون لها التبرّعـات، ويزوّدونها بالإمدادات، على حساب الجيش الحرّ...؟»[2] وكتب يزيد صايغ أنّ «عسكرة جماعة الإخوان المسلمين هذه تجعل علاقتها مع شركائها غير المسلّحين فـي المجلس الوطنيّ السوريّ، ومع بقية أطياف المعارضة، موضعَ شـكّ. أولاً، لأنّ جماعة الإخوان تتصرّف من طرف واحد، ما يبدو أنه يؤكّـد مزاعمَ المنشقّين عن المجلـس الوطنيّ السوريّ.... [و] يمثّـل تشكيلُ ألويةٍ مستقلّـةٍ تابعةٍ لجماعة الإخـوان عقبةً إضافيّةً فـي طريق بنـاء الجيـش السـوريّ الحرّ كجنـاح عسكـريّ موحّدٍ للمعارضة.»[3]

هنـا يتّضـح أنّ الإخـوان المسلمين باتـوا يستغلّون الجيشَ الحرّ وخيـار التسلّح غطـاءً لتحقيق أجندةٍ خاصةٍ بهـم، غيرِ بعيدةٍ عن داعميهم الأساسييـن في قطر والسعوديّة، حيـث الهدف سيطرةُ هـؤلاء على الأرض عسكريًّـا، بغية قطف النتـاج السياسيّ لاحقًا. وهذا ما يحصل الآن في ليبيا:

فقـد دُعم عبد الحكيم بلحاج، المقاتلُ في صفوف «القاعدة» إلى جانـب بن لادن، وأحـدُ مؤسّسي «الجماعـة الإسلاميّة الليبيّة» في بدايـة التسعينيّات، قبل أن يصبح أميرًا للجماعة الليبيّة المقاتلة، ليُعتقـل بعدها في بانكوك بأمر مـن المخابرات الأمريكيّة، ويسلّمَ إلى القذافي، فيبقى سبعَ سنوات في السجن، ليخرجَ منه بوساطة علـي الصلابـي (أحـد قادة الإخـوان فـي ليبيا) والشيـخ يوسف القرضـاوي (وهو ما يفسّر سرّ الدعم القطـريّ لبلحاج). بلحاج،

---

(١) أوس مبارك، «ليس شرخًا في الثورة!،» **الحياة**، ٤/٥/٢٠١٢.

(٢) «الأسعد: سلاحنا يكفي بالكاد لحرب عصابات... وأداء المجلس الوطنيّ انعكس علينا،» **الحياة**، ٣٠/٣/٢٠١٢.

(٣) يزيد صايغ، «الاختبارات المقبلة للمعارضة السوريّة،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ ١٩/٤/٢٠١٢.

هـذا، ظهـر فجـأةً وهو يقـود معركةَ تحريـر طرابلـس، وتُظهـره قنـاةُ الجزيرة بطلاً ليبيًّا، وقد استقال من رئاسة المجلس العسكريّ في طرابلس كـي يترشّح للانتخابـات القادمة في ليبيـا. وهو سيفوز، لأنه يمتلك المال، ويمتلك الإعـلامَ الذي سيقدّمه رمزًا من رموز الثورة، على حساب مكوّناتٍ أخرى علمانيّة سيجري تهميشُها في ليبيا.

قد يؤدّي التسلّح إلى إسقاط النظام وتفكيك الجيش السوريّ وترسانته العسكريّة، ولكنه لن يؤدّي إلى بناء دولة وطنيّة ديمقراطيّة

المثال السابق يعطينا صورةً دقيقةً عن كيفيّة عمل تلك الجماعات، والأهـداف التي ترمي إليهـا، أي الوصول إلـى السلطة عن طريق اغتصـاب الثورة! هكـذا يتمّ العمـلُ المنهجيّ علـى تدمير الوعي المدنيّ، وجرّ الناس إلى السلاح والاحتقان الأهليّ. كما يتم العمل علـى تشويه سيرة المناضلين الوطنيين، كهيثم منّاع وعبد العزيز الخيّر وفاتح جاموس، بغية إظهارهم بمظهر الخونة لدماء الشعب السوريّ، كي تظهر تلك الجماعاتُ وكأنها ملائكة على الأرض!

● شـكّل الاتجـاهُ نحو التسلـح غطـاءً للجماعـات التكفيريّة، من «القاعـدة» إلى أحزاب إسلاميّة بات بعضُها يظهر في التظاهرات بوضـوح (حزب التحرير الإسلاميّ نموذجًا). هنا يتجادل البعض بين أن تكون تلك الجهاتُ مدعومةً من الغرب، أو من النظام السوريّ الـذي يريد تشويـهَ سمعة الثـورة السوريّة، لكنها فـي كلّ الأحوال باتت موجودةً علـى الأرض السوريّة، ولها أجندتها الخاصة. وكلنا ندرك قـدرةَ هذه الجماعات علـى الانقلاب علـى داعميها، لتبدأ وضـعَ أجندتها موضعَ التطبيـق. ويبقى أن نسـأل أنصار التسلّح: هل لديكم خطّة متقنة للجم هؤلاء في حال سقوط النظام؟ وكيف يمكـن التعاملُ معهـم، خصوصًا أنّ أجندتهـم واضحة في معاداة أهداف الثورة السوريّة في الحريّة والديمقراطيّة؟

● هنـاك أيضًا الوضع الكـرديّ في سوريا. فالمعلومـات المؤكّدة حتـى الآن تشيـر إلـى أنّ أغلب الجنـود الكرد الذيـن انشقّوا عن الجيش السوريّ أصبحوا في أربيل، وهم يتدرّبون ليكونوا «بشمركة» سوريّـة قادرةً علـى حماية المناطـق الكرديّة فـي سوريا في حال سقـوط النظام. ويقـول القياديّ في «تيّار المستقبـل الكرديّ» في سوريا، غربي حسـو، إنّ عدد السوريين الكرد «الذين دخلوا إقليم كردستـان قد وصل إلى ٤٥٠٠ شخصـ...»[1] وثمّة معلومات تفيد بأنّ أغلب هؤلاء قد يتدرّبون على السلاح في أربيل، فما دور هؤلاء لاحقًا؟

وضمن هـذا السياق يشير الكاتب والناشـط السياسيّ المقيم في القامشلـي سليمان يوسف إلى أنّ نشـرة «كلنا شركاء» الإلكترونيّة نشـرتْ حوارًا مع قائـد الجيش الخاصّ لما يسمّى بـ «كردستان سوريـة» يقـول فيـه: «نحـن الكـرد، كقوميّة، لنا الحقّ بأن يكون لنا جيش يحمـي إقليمَ غرب كردستان. وهدف الجيـش الدفاع عن الشعـب في حال تـمّ هجـوم من قبـل النظـام الحاليّ أو هجـوم مـن أيّ عـدوّ خارجـيّ في المستقبـل على سوريـة أو على إقليم كردستـان سورية.» ويـرى يوسف أنّ العديدَ مـن وسائل الإعلام نشرتْ تقريرًا عـن قيام قوّات مسعود البرزانـي فـي شمال العراق بفتـح «معسكرات تدريـب» لمجنّدين أكـراد سوريين انشقّـوا عن الجيـش السوريّ وفرّوا الـى العراق. ويتابع يوسف:

«معلـوم أنّ الجيش الخاصّ بمـا يسمّى 'غرب كردستان' ... يُعتبَر الجناح العسكريّ لحزب الاتحاد الديمقراطيّ - الوريث السياسي لحـزب العمال الكردستانيّ - الذي بـات وضعهُ أشبهَ بحكومة ظلّ في محافظة الحسكة، حيـث أجرى انتخاباتٍ محليّة خاصةً به في مدن وبلدات محافظـة الجزيرة ضمن مشـروع 'الإدارة الذاتيّة' الـذي أعلن عنـه باسم 'حركـة المجتمع الديمقراطـيّ في غربيّ كردستان'.»[2]

استنـادًا إلى ما سبق، نحن أمام «بشمركة» تابعة لأجندة البرزاني والفريـلا،[3] تابعةٍ لأجندة حزب العمّـال الكردستانيّ، التي يفضّ النظـامُ الطـرفَ عنها حاليًّـا. ونعرف بوجـود تقارب بيـن أنقرة وأربيـل، يقابلـه تقاربٌ بين حـزب العمّال الكردستانـيّ وطهران. وكلّما ازداد تقاربُ البرزاني ـ أنقرة ازداد احتمالُ التوتر السياسيّ بين المجلس الوطنيّ الكرديّ الذي يُعتبر عمقًا للبرزاني في الأرض السوريـة وبيـن حـزب الاتحـاد الديمقراطـيّ «ب ي د» (الجنـاح السياسـيّ السـوريّ لحزب العمّـال الكردستانـيّ). وهنا قد يكون تدريـبُ البشمركة السوريّة في أربيـل يستهدف، أولَ ما يستهدف، حـزبَ العمّال الكردستاني وميليشياتـه (الفريلا). وهذا يعني أن تكـون الساحـةُ السوريّة ميدانَ صراع بين أربيـل وأنقرة من جهة، وحزب العمّال الكردستاني وطهران من جهةٍ أخرى.

ثـم إنّ من شـأن حمل السلاح من طـرفٍ واحدٍ، وفـي منطقةٍ، كـ «الجزيـرة» السوريّة، تعجّ بمكوّناتٍ دينيّـةٍ وإثنيّةٍ متباينة، أن يكون مسبِّبًـا لتوتّرات لا تنتهـي. وهذا ما خبرناه فـي كلّ مناطق النزاع ذات التعـدّد الإثنيّ والطائفيّ، كلبنان مثلاً، وهو أمر له إشكاليّاته حتى حين يكون السلاحُ مشروعًا ولأجندةٍ وطنيّة (كحال المقاومة ضدّ إسرائيل)، فما بالك حين يكون في خدمة أجندة أخرى؟

● لا يمكـن فصـلُ إشكاليّة السـلاح عن إشكاليّـة الوضع السوريّ ضمن محيطه الدوليّ والإقليميّ.

---

(1) http://ar.aswataliraq.info/%28S%284jlchp451wlio1bfvoimjh5529%29%/Default1.aspx?page=article_page&id=299123&l=1

(٢) سليمان يوسف، «سورية: خطر التقسيم والنزاع على إقليم الجزيرة،» سيريا بوليتيك (نقلا عن السياسة الكويتية)، ٢/٥/ ٢٠١٢.

(٣) البشمركة هي قوات مسلحة تعمل بإمرة مسعود البرزاني. أما الفريلا فهي الميليشيات المشكلة من قبل حزب العمّال الكردستانيّ.

فعلى الصعيد الإقليميّ، تشكّل سوريا إحدى الدول الأساسيّة في المحور الإيرانيّ الذي يسعى إلى تعزيز حضوره في المنطقة، واستعادة مجده الفارسيّ. وهي حلقة الوصل بين طهران وحزب الله والمقاومة الفلسطينيّة. وهذا يعني أنّ طهران لن تتخلّى عن النظام السوريّ لأن المسألة بالنسبة إليها ليست مسألة نظام بل مسألة مصالح ستدافع عنها حتى النهاية. ولعلّ اتجاه الأمور نحو التسلح يعطيها الغطاءَ الكاملَ لتقديم الدعم العسكريّ لحليفها.

ومن جهة ثانية، تسعى أنقرة لاستعادة مجدها الإقليميّ الذي بدأتْ تتطلّع له منذ انهيار الاتحاد السوفياتيّ، ويتمثّل في «بناء عالم تركيّ يمتدّ من بحر إيجة إلى تركمانستان الصينيّة» على حدّ تعبير الرئيس التركيّ الراحل تورغوت أوزال.[1] يضاف إلى ذلك ما تمثّله سوريا بالنسبة إليها اقتصاديًّا، وكبوّابةٍ رئيسةٍ إلى العالم العربيّ ككلّ. كما تنبغي الإشارة إلى نزوعها الدائم إلى إنهاء وجود حزب العمّال الكردستانيّ على الأراضي السوريّة، وهو سرّ تقاربها مع أربيل كما ذكرنا سابقًا. وهنا أيضًا ستعمل أنقرة على الدفاع عن مصالحها حتى النهاية. ولعلّ ذهاب أقسام من المعارضة السوريّة إلى العسكرة كان بدفعٍ من أنقرة التي تحتضن «المجلس الوطنيّ السوريّ.» ذلك لأنّ أنقرة لم يعد بوسعها الخروجُ خاسرةً، وستدافع عن مصالحها حتى النهاية. وهو ما تفعله من خلال تأمين كلّ أشكال الدعم للمعارضة السياسيّة والمسلّحة.

ولأنّ درء الاعتراض داخل الخليج يتمّ بتجفيف منابع الخارج، تعمل قطر والسعودية على منع وصول الربيع إليه. وهذا لا يتمّ إلا بحرف الربيع عن مساره الديمقراطيّ إلى مسار الصراع السنيّ ـ الشيعيّ، عبر تضخيم الخطر الإيرانيّ إلى حدّه الأقصى، مقابلَ إهمال الخطر الإسرائيليّ. وهنا يبدو التعاونُ القطريّ ـ السعوديّ ـ التركيّ واضحًا.

على صعيد رابع، فإنّ إسرائيل هي الدولة الأكثر اهتمامًا بما يجري في سوريا، إذ تضع نصب عينيها: تفكيكَ الجيش السوريّ، وتدميرَ ترسانة الأسلحة السوريّة، كما حدث في ليبيا. وهنا ستبذل إسرائيل كلّ جهودها لإبقاء الصراع على ما هو عليه، من خلال دعم كل الأطراف بما يحقّق مصلحتها، ولاسيّما أنّ خسارتها حليفيْها (مبارك وبن علي) ستدفعها إلى البحث عن مرتكزات أخرى، خاصة على حدودها الشماليّة.

انطلاقًا ممّا سبق، فإنّ خيار التسلّح، الذي كان بدفعٍ من هذه الدول الإقليميّة ودعمها، شكّل غطاءً لأجندة تلك الدول التي لا تهمّها حريّةُ السوريين، وإنْ تشدّقتْ بها ليلَ نهار، لأنّ بلدانها تعاني سجلاً مخجلاً في مجال حقوق الإنسان، والأَولى أن تلتفت إلى حريّة شعوبها قبل أن تناضل لحريّة السوريين!

هنا قد يظنّ البعضُ أنّ الحسم العسكريّ قد يفيد. نعم، قد يؤدّي التسلّح إلى إسقاط النظام وتفكيك الجيش السوريّ وترسانته العسكريّة كما تريد تلك القوى، ولكنه لن يؤدّي إلى بناء دولة وطنيّة ديمقراطيّة. فطهران لن تقف مكتوفة الأيدي إذا سقط النظام لأنّ الساحة السوريّة هي ساحةٌ يحتاجها الأمنُ الإقليميّ الإيرانيّ، كما التركيُّ والسعودي؛ لذا ستسعى طهران إلى دعم ميليشيات خاصةٍ بها، تَستنزف المنتصرين، كما فعلتْ في العراق لمواجهة الأمريكان، وسيساعدها في اتّباع هذا السيناريو امتدادُ المسألة السوريّة إلى لبنان حيث لطهران وجود فعّال. ومقابلَ ذلك ستدعم الأطرافُ المقابلةُ جهاتٍ تابعةً لها، ليبقى السؤال: أين مصلحة السوريين من كل ذلك؟

وعلى الصعيد الدوليّ، تشكّل سوريا المنفذَ الوحيدَ لروسيا على المتوسّط؛ عدا عن كونها سوقَ سلاحٍ محسوبةً تاريخيًّا للروس. وهذا يعني أنّ موسكو لن تسمح أبدًا بضرب مصالحها في سوريا. وإذا كان بقاءُ النظام السوريّ سيؤمّن لها تلك المصالح، فستقف إلى جانبه عسكريًّا. وهذا يعني أنّ خيار التسلّح في سوريا في ظلّ عدم مراعاة المصالح الروسيّة يعني دخولَ روسيا طرفًا في أيّ صراع عسكريّ داخليّ، مباشرٍ أو غير مباشر. إنّ ما يَحكم موقفَ موسكو، وكذلك بكين، هو إدراكُهما أنّ واشنطن تسعى إلى حصارهما. ذلك لأنّ سقوط سوريا سيعني بعد فترةٍ: أ) سقوطَ إيران، التي تأخذ بكين ثلاثين بالمئة من نفطها؛ ب) اقترابَ الأمريكان من آسيا الوسطى، حيث النفوذُ الروسيّ والصينيّ. ثم إنّ الصعود الإسلاميّ في المنطقة العربيّة جعل بكين وموسكو تخشيان من القادم، لأنّ آسيا الوسطى ذات حضور إسلاميّ واضح، وهما تخافان أن تحاكيَ الربيعَ العربيَّ الأقلياتُ الإسلاميّةُ داخل البلدين (داغستان والشيشان في روسيا، والإيغور في الصين) وكذلك غيرُ الإسلاميّة والعرقيّة، خاصة أنّ واشنطن أعلنتْ منطقة المحيط الهادي منطقة حيويّة لها في قادم الأيام، وهو أمر يستهدف بكين بالدرجة الأولى.[2]

مقابل ذلك، تدرك واشنطن وبعضُ القوى الأوروبيّة أنّ ما يحدث في سوريا قدّم لها فرصة سانحة لكسر المحور السوريّ ـ الإيرانيّ، وللتخلص من سلاح المقاومة اللبنانيّة والفلسطينيّة. وستعمل على دعم المسلّحين بغية تحقيق تلك الأجندة؛ فإنْ لم تضمن وصول نظام يدور في فلكها، فإنها ستسعى إلى إبقاء سورية في حالة الاستنزاف الكاملة. وهو ما يحصل الآن.

إذن، تستقرّ القراءةُ الإقليميّة والدوليّة على أنّ الساحة السوريّة، في ظلّ السلاح، ستتحوّل إلى مكان لتحقيق أجندة الآخرين من دم الشعب السوريّ النبيل، الذي لن يبلغ حريتَه في هذه الحالة، حتى لو سقط النظام، لأنّ الإشكاليّات التي سيفجّرها في الداخل السوريّ ستكون أكبر من أن تحتملها الساحةُ السوريّة. فهل يملك أنصارُ التسلح أجوبةً لكلّ ما سبق؟

دمشق

---

(١) لمزيد من المعلومات عن الدور التركيّ يمكن قراءة مقال محمد سيد رصاص، «الأردوغانيّة ومآزقها،» **الأخبار**، ٤ /٦/ ٢٠١٢.

(٢) لمزيد من المعلومات راجع: http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAE85205W20120603